على الواردات من الخدمات ، مثل التأمين والتخصص في الخارج واستئجار الخبراء والفنانين والرياضيين وما شابه . كذلك ازدادت الضرائب على رحلات السفر الى الخارج (دافار ، ١٦ / ٢ / ٧٦) .

ويتوقع اجراء عدة مناقشات في الكنيست ، وفي اللجنة المالية المنبثقة عنه ، حول مشروع الميزانية ، قبل المصادقة عليه نهائيا والعمل بموجبه في اول شهر نيسان المقبل . ونتيجة لهذه المناقشات ، يمكن ان تطرأ تعديلات على بنود الميزانية المقترحة .

بالاضافة الى ذلك ، سيقدم وزير المالية الى الكنيست ، ميزانية اضافية للسنة المالية ، ١٩٧٥ / ٧٦ ، بمبلغ ٧ر٥ مليار ليرة ، بحيث ستصل ميزانية السنة الحالية ، في نهاية الامر ، الى ٦ر٥ مليار ليرة . ويبلغ العجز في هذه الميزانية الاضافية نحو ٤ر٥ مليار ليرة ، بالاضافة الى عجز بمقدار ١ر٥ مليار ليرة كان متوقعا في بداية السنة (دافار ، ١٥ و ١٧ / ١٢ / ٧٥) ، بحيث يبلغ العجز الاجمالي خلال السنة الحالية نحو ٦ مليارات ليرة . ولكن ، من ناحية ثانية ، اعلن حاكم بنك اسرائيل ان العجز الشامل في الميزانية الحالية سيصل ، بعد تقديم الميزانية الاضافية ، الى سبعة مليارات ليرة . كذلك ستقوم الحكومة قريبا بطبع اوراق نقدية جديدة بمبلغ ٣ مليارات ليرة (هآرتس ، ٢٦ / ١٢ / ٧٥) .

الميزانية جزء من خطة اقتصادية شاملة

يعتبر مشروع الميزانية جزءا من خطة اقتصادية شاملة اعتمدتها الحكومة الاسرائيلية للسنة المالية المقبلة . وتعتبر مشكلة العجز الكبير في ميزان المدفوعات ، الذي وصل في سنة ١٩٧٥ الى ٣ر٧ مليار دولار ، البند الاساسي وموضع الاهتمام الاول في هذه الخطة . وسبب ذلك هو «ان هذا العجز يؤدي الى تعلق اسرائيل بشكل خطير بالمصادر الخارجية ، وعليها ان تخفف من هذا التعلق سريعا قدر الامكان ، خاصة وان هناك خوفا من امكان انخفاض في المساعدات الخارجية خلال السنين المقبلة » (دافار ، ١٥ / ١٢ / ٧٥) . وعلق حاكم بنك اسرائيل ، موشي زنبار ، على هذه المشكلة (في مقابلة مع معاريف ، ٢٠ / ٢ / ٧٦) بقوله ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في الماضي لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات وتدني احتياط العملة الصعبة لم تحقق اهدافها كاملة ، « والارقام تدل على ذلك : ففي سنة ١٩٧٣ بلغ العجز في ميزان المدفوعات نحو ٢ر٧ مليار دولار ، وارتفع في سنة ١٩٧٤ الى ٣ر٦ مليار دولار . اما في ميزانية ١٩٧٥ فقد توقعنا عجزا بقيمة ٣ر٣ مليار دولار ولكن بموجب الحساب النهائي تقريبا ، يتضح الآن ، ان العجز سيصل الى ٣ر٦ مليار دولار ـ اي ٦٠٠ مليون دولار زيادة عما كان متوقعا ... وبالنسبة لاحتياط العملة الصعبة ، في نهاية ١٩٧٣ بلغ الاحتياط ٧٠ر١ مليار دولار . وفي نهاية ١٩٧٤ وصل الى ٠٧ر١ مليار دولار ، اي انخفض بـ ٦٣٠ مليون دولار . اما في نهاية ١٩٧٥ فقد بلغ ٠٤ر١ مليار دولار ، اي انخفاض بـ ٣٠ مليون دولار اخرى » . وحول تعلق الاقتصاد الاسرائيلي بالاوساط الخارجية ، يقول زنبار : « لقد قسمنا هذا التعلق بصورة دقيقة ، وذلك بواسطة تحديد النسبة بين فائض الواردات الى اسرائيل وبين مجموع الانفاق العام . وبلغت نسبة هذا التعلق في سنة ١٩٦٤ ، وهي سنة التضخم المالي ، ١٩ر٠ وفي سنة ١٩٦٩ ـ سنة الانكماش الاقتصادي ، التي قل فيها الطلب على البضائع المستوردة ـ انخفضت الى ٣ار٠ . ولكن منذ ذلك الوقت وهي في ارتفاع حتى سنة ١٩٧٠ ، وهي السنة التي قرر فيها عبد الناصر تقريب الصواريخ الى قناة السويس ـ حيث بلغت ٢٠ر٠ ، واتضح ان هذا الامر خطير جدا . وفي سنة ١٩٧٢ انخفضت الى ١٧ر٠ ، ولكنها عادت في السنة السابقة ، ١٩٧٥ ، ووصلت الى ٢٨ر٠ ، وهي نسبة ليس لها سابقة واشك اذا كان قد حدث مثلها في اية دولة حديثة . وتعني هذه النسبة ، بلغة بسيطة ، ان اسرائيل تقترب من وضع لا تستطيع معه توفير ثلث حاجياتها بنفسها ، وانما هي بحاجة الى مساعدة الجهات الخارجية » . وعلى سبيل ذكر المساعدات الخارجية ستحصل اسرائيل خلال هذه السنة من الولايات المتحدة على مساعدات عسكرية بقيمة ١ر٥ مليار دولار